إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/36
للنشر الفوري
١٠ فبراير ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

دومينيك ستراوس–كان، مدير عام الصندوق، يدعو إلى تعزيز النظام النقدي الدولي

حذر اليوم السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، من قصور الإجراءات المتخذة نحو إصلاح النظام النقدي الدولي قائلا إن من شأن ذلك أن يزرع بذور الأزمة القادمة، ودعا إلى تجديد التعاون الدولي من أجل تعافٍ عالمي أفضل وأقوى.

وأثناء جلسة المناقشة التي عُقِدت في مقر الصندوق في العاصمة واشنطن وتناولت النظام النقدي الدولي، صرح السيد ستراوس–كان بأن "الاختلالات العالمية عادت من جديد، والقضايا التي أقلقتنا قبل الأزمة ــ وهي التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، وضغوط أسعار الصرف، والاحتياطيات الزائدة التي تسجل نمو متسارعا ــ عادت لتتصدر المشهد الراهن." وأضاف السيد ستراوس–كان أن "إصلاحات النظام النقدي الدولي يمكن أن تدعم التعافي الاقتصادي كما يمكن أن تعزز قدرة النظام على منع الأزمات المستقبلية."

وشدد السيد ستراوس–كان بالتحديد على ثلاثة مجالات للإصلاح:

- **توثيق التعاون في مجال السياسات:** قال السيد ستراوس–كان إن التعاون يمكنه الآن إقامة الركائز اللازمة لنمو عالمي أكثر استقرارا مثلما ساعد من قبل على انتشال الاقتصاد العالمي من الأزمة. وأشار سيادته إلى أن "عملية التقييم المتبادل" (Mutual Asessment Process – "MAP") تمثل خطوة أولى نحو إقامة أطر أكثر دواما للتعاون العالمي في مجال السياسات، كما أشار إلى برامج تقييم القطاع المالي التي أنشأها الصندوق وتقاريره الجديدة عن انتقال آثار السياسات المحلية من بلد إلى آخر قائلا إنها مقاييس تعمل على دعم العمل الرقابي.

- **الحد من تقلب التدفقات الرأسمالية وأسعار الصرف:** ذكر السيد ستراوس–كان أن إجراءات السياسة التي تتخذها البلدان لمواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة تؤثر على الأوضاع في البلدان الأخرى. وأضاف سيادته أن الصندوق ينظر حاليا في هذه القضايا، بما في ذلك مسألة ما إذا كانت هناك حاجة للاتفاق عالميا على "قواعد للسير" تحكم إدارة التدفقات الرأسمالية.

- **زيادة السيولة التي تكون متاحة في أوقات التقلب الحاد:** تم تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية في أعقاب الأزمة. وقد أشار السيد ستراوس–كان، على سبيل المثال، إلى أن "خط الائتمان المرن" و"خط الائتمان الوقائي" اللذين أنشأهما الصندوق، وقال إن أحد المسالك الأخرى التي يمكن استكشافها هو كيفية "تعزيز الشراكات مع ترتيبات التمويل الإقليمية."

الدور الذي يمكن أن تؤديه حقوق السحب الخاصة في تقوية النظام النقدي الدولي: قال السيد ستراوس–كان إن هذا الأصل الاحتياطي الخاص بالصندوق، والذي يسمى حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Righ – "SDR")، يمكن أن يؤدي دورا أكبر مع الوقت بالمساهمة في نظام نقدي أكثر استقرارا. وقال سيادته إنه رغم استمرار وجود عدد من المعوقات، فإن زيادة أرصدة حقوق السحب الخاصة العالمية يمكن أن يساعد على تخفيف الاختلالات العالمية عن طريق الحد من الحاجة لمراكمة قدر مفرط من الاحتياطيات. وأضاف المدير العام أن إصدار سندات محررة بحقوق السحب الخاصة يمكن أن يؤدي إلى إنشاء صنف جديد من الأصول الاحتياطية، وأن استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة لأسعار التجارة العالمية وتقويم الأصول المالية يمكن أن يتيح هامش حماية من تقلب أسعار الصرف.

وختاما قال السيد ستروس–كان إن إصلاح النظام النقدي الدولي ليس عملا أكاديميا أو نظريا ــ "فهو يرتبط بتحقيق التعافي المتوازن والقابل للاستمرار الذي يحتاجه العالم، كما يرتبط بمنع وقوع الأزمة القادمة."